جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

قسم اللغة العربية

دكتوراه اللغة العربية- لغة

قراءات في كتاب سيبويه

(الثقل والخفة في كتاب سيبويه)

أ.د. نافع علوان بهلول الجبوري

المحاضرة الخامسة

١٤٤٥هـ ٢٠٢٣م

((الثقل والخفة وأثرهما في البناء والإعراب عند سيبويه))

أظهر سيبويه في كلام العرب منزلتين الأولى الثقل والأخرى الخفة، وحدد من خلال ذلك آثاراً على الألفاظ من حيث البناء والاعراب المتجلّي بسببهما أو المقاس على ذلك، أو أثر كلٌّ منهما على من وقع عليه ((فالأفعال عند سيبويه أثقل من الأسماء))، ودليله أنّ الأسماء هي الاوّل وهي اشدّ تمكّناً وهو مستغن عن الفعل ألا ترى قولك: (الله الهنا) بينما الفعل لا بدّ له من الاسم، والتنوين علامة للامكن عندهم وتركه علامة لما يستثقلون.

فسيبويه على ذلك يرى خفة الاسماء المنصرفة، و أنّ الصرفَ فيها هو الأول و أنّ الذي منع الصرف علل من بعد ذلك دخلت عليه حادثة فرعية فبدأ فدلّ على أنّ الفعل أثقل من الاسم في الأصل، لأنّ الاسم يستغني عن الفعل كما ذكرنا (الله ربنا) ولا يجوز أنْ يُقال : قام، أو غيره من الأفعال من غير أنْ يأتي بالفاعل، واستدل ايضاً على ذلك بأنّ الفعل مأخوذٌ من المصدر والمصدر اسمٌ، فالاسم اذاً أصلٌ للفعل، فلما دلّ على أنّ الاسم أخف والفعل أثقل، ذكر أنّ نقصان تمكّن الفعل عن الاسم لثقل الفعل وخفة الاسم؛ لانّ الاسم لخفته تدخله الحركات الثلاث والتنوين بعد ذلك، والفعل لايدخله الاّ حركتان ولا يدخله تنوينٌ والعلة الفاصلة فيها (الخفة والثقل)، فجعل هذه العلّة علّة في كلّ ما ثقل من الاسماء بدخول العلل المثقلة لها عليها، في منع التنوين وتمام الحركات التي تكون في الاسماء الخفيفة، تشبيهاً لما ثقل من الاسم بالفعل، وأشرك بينهما لاشتراكهما في الثقل و نقصانهما عن تمكن الاسم الأخف.

والإشارة الى عدم لحوق الفعل التنوين بل لحقها السكون والجزم وهو دليل الثقل وعدم الخفة.

اعلم أنّ الاسم لمعنى الاسمية فهو يستحق الحركات الثلاث، ويستحق التنوين أيضاً، فنقول: جاءَ رجلٌ ، رأيتُ رجلاً ، مررتُ برجلٍ.

أو جاءَ زيدٌ، رأيتُ زيداً، مررتُ بزيد.

والاسم كما هو معروف على ثلاثة أقسام:

١- قسم منها ينزلها منزلة الحروف . فهنا يوجب البناء نحو(يا حكمُ، من قبلُ، من بعدُ، كمْ).

٢- أنْ يدخلَ عليه ما لا يغيره عن تمكّنه كقولك : زيدٌ قائمٌ، ومررتُ برجلٍ قائمٍ، وهذه امرأةٌ، فزيد لم يثقل لفظهُ بما دخل عليه من التعريف فقط والنعت فرع والمرأة لم تثقل بأنْ كانت مؤنثة فقط.

٣- والقسم الثالث هو ما دخلت عليه الدواخل أو دخلت عليه من الحوادث(حوادث الاشياء) ما أصله محل الفعل المضارع في منع الجر والتنوين، ولم يمنعه الإعراب البتة وهو الممنوع من الصرف.

والذي تمنعه تسع علل:

(التأنيث، الصفة، الجمع، وزن الفعل، العدل، العجمة) وأنْ يجعل الاسمان اسماً واحداً، والتعريف، وشبه التأنيث باللفظ، والزيادة.

فهده التسع العلل متى اجتمع منها ثنتان فصاعداً أو واحدة في معنى ثنتين امتنع الاسم من الصرف ، ولم يلحقه جر ولا تنوين.

لذلك عبر سيبويه عن ذلك بقوله : ((واعلم أنّ ما ضارع الفعل المضارع من الاسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجرى لفظه مجرى ما يثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون فيكون في موضع الجرّ مفتوحاً، حيثُ قارب الفعل في الكلام ووافقه في البناء وذلك نحو: ابيضَ، وأسودَ، وأحمرَ، وأصفرَ.

فهدا بناء أذْهب، أعْلَمُ وأمّا مضارعته في الصفة فانّك لو قلت : أتاني اليوم قويٌّ والآ بارداً، و مررت بجميلٍ كان ضعيفاً)).

فالاسم اذا ما شابه الفعل فيكون في موضع الجرّ مفتوحاً يعني فيكون الاسم الذي لا ينصرف في موضع الجرّ مفتوحاً، ولا يجوز أنْ يُقال : فيكون في موضع الجر منصوباً؛ لانّ هذه الفتحة لم يحدثها في هذا الحال عامل النصب، وانّما حُمِلَ الجر على النصبِ في هذا الموضع، إذ قد سقط لفظه لمشاكلة الفعل، فاحتيج الى حمله على غيره، وكان حمله على النصب أولى، لما بينهما من المشاكلة التي أنباها في الموضع الذي ذكرنا فيه حمل النصب على الجر في تثنية الاسماء و جمعها.

وأمّا مقصد سيبويه من قوله: (وأمّا مضارعته في الصفة) فيعني مضارعة(أحمر) الفعل في كونه (اعني كون (أحمر) صفة).

وقوله: فإنّك لو قلت: أتاني اليوم قويٌ و الا بارداً، ومررتُ بجميل كان ضعيفاً، ولم يكن في حسن: أتاني رجلٌ قوي والا ماء بارداً، أو مررت برجل جميل.

وذلك لأنْ يقبح مجيء الصفة الا مع الموصوف كما قبيح مجيء الفعل بلا فاعل أو كما قال سيبويه: ((كما أنّ الفعل المضارع لا يتكلم به الاّ ومعه الاسم)) كذا النعت لا يحسن الا بذكر المنعوت.

فالمشابهة بين الصفة والفعل المضارع واقعة وهي تجري مجراه تقول: (هذا ضاربُ زيداً) = (هذا يضرب زيداً)

(ومررت برجلٍ ضاربٍ زيداً) = (يضربُ زيداً).

و لذلك فانْ جاء اللفظ على وزن الفعل ولكنه لم يكن صفةً أو نعتاً وأنّه يُصرف و ذلك انه ليس فيه الا علّة واحدة، فانْ جاء فيه أكثر من علة منع ولذلك منعوا (أكلب) كونه على وزن (أقتل) وهو واقع صفة، ولو كسرت فقلت (اكالِب) لم يعتد بجمعها وانصرف في النكرة.

وعلى ذلك جيء بـ (أحمر) ممنوعاً من الصرف ذلك أنّ احمر يقع صفة كما يكون الفعل صفة في قولك: مررت برجلٍ يضرب زيداً، فشاركة في حال اسمية الفعل، في كونها صفة وانضم الى ذلك وزن الفعل فامتنع من الصرف.

وأمّا يشكر، ويزيد، وتغلب، وأحمد، ويعمر، ةالاسماء الاعلام التي على مثال الفعل فانّها لا تنصرف لوزن الفعل والتعريف، فمتى نُكِّرَتْ انصرفت كقولك: مررتُ بيشكرَ و يشكرٍ آخر و ما كلّ يزيدٍ أبا خالد؛ لأنّ هذه الاسماء متى نُكِرَتْ زال التعريف عنها، و حصل لها من الثقل وزن الفعل فقط فانصرفت، و قد كانت هذه الاسماء ينعت بها في حالٍ ما كانت افعالاً كقولك: (مررت برجل يشكر زيداً)، وهذا رجل يزيد في البرِّ، فلمّا سُميّ بها بطل المعنى الذي كان من اجله يقع النعت بها وهو الفعلية.

أو أدخلت عليها (رُبّ) فعندئذٍ تنكّر وعندئذٍ(تُصرفُ) لزوال التعريف عنها، فاخراجُ الممنوع من الصرف أو ما لا يصرف بالتنكير؛ لأنّ النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة وهي أشدُّ تمكناً؛ لأنّ النكرة أوّلٌ ثمّ يدْخُلُ عليها ما تُعرّف به ثمّ أكثرُ الكلام ينصرفُ في النكرة وكذلك فانّهم منعوا صرف الجمع (صيغة منتهى الجموع مثلاً نحو مساجدَ و مفاتيح، لانّه أثقل من الواحد فالواحدُ أشدُّ تمكّناً من الجمع لأنّ الواحد الاوّل والجمع تالٍ له.

عليه (فالأوّل) عند سيبويه مدلول أو مفهوم مهم يقف عليه الحكم النحوي كثيراً، فضلاً عن حكم الخفة والثقل وأثرهما لذلك تجد سيبويه يقف على ذلك كثيراً ويعلل سبب اطلاق الحكم النحوي وهذا واضح جليٌّ في (الصرف وعدمه) عنده وعلى ذلك فالتعريف أو العلمية علّة مانعة للصرف إنْ جُمِعَ

معها علّة أخرى نحو العدل، أو العجمة أو ما شابه، وعندما تنكر أو نُكِّرَ العلم على ذلك يفقد علة منع الصرف ويتحول الى اسم مصروف ذلك أنّ النكرة كما أشار سيبويه أخفّ عليهم من المعرفة وهي أشدُّ تمكناً من المعرفة لعلّة بيّنها سيبويه بقوله: ((لأنّ النكرة أوّل ثمّ يدخل عليها ما تُعرّف به ثمّ أنّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة)) فالصرف مبني على علل متعددة هاهنا أوّلها الخفّة ثمّ التمكّن لعلة (الاوّل) ثم الكثرة (وأكثر الكلام ينصرف في النكرة).

وسمة الصرف عند سيبويه الجرُّ بالكسرة والتنوين ذلك أنّ ((التمكن علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم وتركه علامة لما يستثقلون)).

وإنّ تغير الحال من الصرف الى عدمه بتوافر العلل سواء أ كانت مفردة أو مكونة من علتين، وإنّ تحوّل الممنوع من الصرف الى الصرف عند سيبويه بالتعريف بـ(ال) والاضافة لقوله: ((وجميع ملا ينصرف إذا أُدخل عليه الألف واللام أو أُضيفَ انجرّ لأنّها اسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرفِ وادخل فيها المجرور كما يدخل في المنصرف ولا يكون ذلك في الافعال)).

فتوافر علامات الاسم تجعله تتحقق فيه ما يتحقق بمن تحوله إليه فيعامل عندئذٍ ما حول من عدم الصرف الى الصرف معاملة المصروفِ.

ذلك أنّ الاسم المعرب عند النحويين ينقسم على قسمين أو نوعين: منوّنٌ ويسمى مصروفاً، وغير منوّنٍ ويسمى ((الممنوع من الصرف)).

والممنوع من الصرف يقسم على ثلاثة اقسام (العلم، والصفة، والاسم)، وبعضهم يجعله بين (العلم والصفة) مع اجتماع علل فيهما.

والاسماء باجتماع علّتين أو علّة تُعادل علّتين يُمنع من الصرف، وقد ذكر العلماء مثلا أنّ كل اسماء الانبياء ممنوعةٌ من الصرف لأعجميّتها ما عدا (محمداً، نوحاً، هوداً، لوطاً، شعيباً، صالحاً)، وكل اسماء الملائكة ممنوعة لأعجميّتها ما عدا (مالكاً، منكراً، نكيراً)، وكل علم ثلاثي ساكن الوسط يجوز صرفه ويجوز منعه من الصرف، وغير ذلك ممّا وجدوه في كلام العرب أو استعمالاتهم.

فما جاء على صيغة منتهى الجموع مثلاً (وهو كلّ جمع تكسيرٍ جاء بعد الف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطهما ساكن، وله أوزان متعددة أشهرها (مفاعل) مثل : (مساجد، مدارس، مصالح)، ووزن (مفاعيل) مثل (مصابيح، قناديل، مناديل)، فاذا دخل عليه (أل) أو أُضيفت صُرفت و جرّ بالكسرة عندئذٍ، وهي علّة قائمة بنفسها، و نحوه ما جاء مؤنثاً مختوماً بألف التأنيت الممدودة أو المقصودة نحو: (حمراء، أصدقاء، صحراء، جرحى، بشرى، ذكرى)، وهي علّة مانعة بذاتها ، فيما يمنع العلم

والصفة من الصرف إذا اجتمع معهما علّة أُخرى، فمع العلم العدل نحو : (عُمَر، قُزح، هُبل) وزيادة الالف والنون نحو: (رمضان، عثمان، عفّان)، والتركيب نحو: (بعلبك، حضرموت)، ووزن الفعل نحو : (أكرم، أحمد، يزيد، أشرف)، والأجنبي الزائد على ثلاثة أحرف، اعلام البلد نحو : (استراليا، امريكا) واعلام أشخاص نحو : (أفلاطون، يوسف)، فهذه اسماء اعجمية جمع مع العلم العجمة؛ فمنعت من الصرف، ونحو اجتماع التأنيث مع العلمية سواء أ كان لفظياً أو معنويّاً، فما اجتمع معه اللفظ والمعنى نحو : (فاطمة، عائشة)، ومن المعنى لا اللفظ نحو : (سعاد، عفاف، سمر)، واللفظ لا المعنى نحو : (حمزة، عقبة)، فإنْ كان العلم ساكن الوسط ثلاثياً جاز فيه الصرف و عدمه نحو : (هند، مصر).

أمّا الصفة فكذا تمنع من الصرف حالِ اجتماع معها اشياء، فالصفة إنْ جاءت على زنة (فعلان) مثل (غضبان، عطشان)، أو جاءت على وزن (فعال – مفعل) من الاعداد نحو : (ثلاث، مثلث) ، أو على وزن (فُعل) نحو : (أُخر)، أو جاءت على وزن (أفعل – فعلاء) نحو : (أخضر – خضراء) أو (أصفر – صفراء) منعت من الصرف.

وفي كل ذلك فإن الممنوع من الصرف يُجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ولا ينون، الاّ إذا عُرِّف بـ(أل) أو الاضافة كما أشار سيبويه، أو قد يصرف ما لا ينصرف في الضرورة أو شذوذاً، ففي قوله تعالى: (وأنتم عاكفون في المساجدِ)(البقرة:١٨٧)، صُرِف (مساجد) لدخول (أل) عليه، وفي قوله تعالى: (وإذا حُيّيتم بتحية فحيّوا بأحسنَ منها)(النساء:٨٦)، فهنا جاء (أحسن) ممنوعاً من الصرف، ولو أُضيف نحو قوله تعالى: (لقد خلقنا الانسان في أحسنِ تقويمٍ)(التين:٤)، إذ جاءت أحسن مصروفة لاضافتها.

((الاسناد ومدلوله عند سيبويه))

في المقدمة الثالثة لسيبويه حدد مفهوم العلاقة بين الالفاظ أو بين محددات الكلم عنده الاسم، والفعل، والحرف، وما يتحقق من ارتباط بعضها مع بعض لتكوين تركيب لا يستغنى واحدٌ منها عن الآخر ولا يحيد المتكلم منه ابداً.

و عماد هذا الرابط أو العلاقة عند سيبويه الإسناد وهو مصطلح به جمع كل الروابط أو المحتملات بين الروابط القولية فإنْ ارتبط اسم باسم و حصلت الفائدة كان القول اسميّاً وكان الأوّل منها مسند إليه والآخر مسند، وإنْ كان الارتباط بين الاسم والفعل سواء قدم الفعل أو أخر فالمتقدم هو

المسند إنْ كان فعلاً و إنْ كان اسماً فهو مسند إليه، وقد سمى سيبويه أيضاً المبتدأ بلفظه وجعل الخبر المبني عليه، قال سيبويه : ((فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك : (عبدالله أخوك)، و(هذا أخوك) ومثل ذلك قولك : (يذهبُ زيدٌ) فلا بدّ للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الاوّل بدّ من الآخر في الابتداء)).

ودلالة الاسناد محمول على العلاقة بين الفعل و فاعله، وبين المبتدأ و الخبر شريطة تحقق الفائدة وفهم المخاطب للمعنى .

وممّا يكون بمنزلة الابتداء عند سيبويه قولك: (كان عبدالله منطلقاً) و(ليت زيداً منطلقٌ) ؛ لأنّ هذا يحتاج الى ما بعده كاحتياج المبتدأ الى ما بعده، أي أنّ ما بعد(كان) و ما بعد (ليت) يبقى يعامل معاملة المبتدأ أو الخبر، فما بعد كان و ليت هو المبتدأ أو المسند إليه عند سيبويه ، ويكون ما بعده خبراً له مكملاً له في المعنى وبه تم سد الحاجة للمعنى أو اكتمال المعنى به.

ويرى سيبويه أنّ الأصل هو المتحكم بمدلول التركيب أو أقسامه ، أذ يرى أنّ(الاسم أول أحواله الابتداء وإنّما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ)، وإنّ دخول مثل ذلك قد يبعده (أي المبتدأ) عن الابتداء فلا يعرف أصله الاّ أنْ تدعه قال سيبويه: (الا ترى أنْ ما كان مبتدأ فلا تدخل عليه هذه الاشياء حتى يكون غير مبتدأ ولا تصل الى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك الاّ أنْ تدعه وذلك أنّك إذا قلت : عبدالله منطلق إنْ شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيت عبدالله منطلقاً، أو قلت: كان عبدالله منطلقاً، أو مررت بعبدالله منطلقاً، فالابتداء أوّل كما كان الواحدُ أوّل العدد والنكرة قبل المعرفة ، فلا يظهر المبتدأ أو يعرف الابتداء الا إذا جردت النص مما أُدخل على الابتداء فتجرده من الناصب للمبتدأ ، والرافع، والجار؛ ليرجع الى أصله (عبدالله منطلق) فيتجلى الابتداء و يرجع الى الاسناد فيكون الاول مبتدأ وما بعده مبني عليه.